الحصة الثالثة: الترجيح بين القيم القانونية المتعارضة

سنناقش بداية آليات الترجيح بين القيم القانونية في حال تعارضها (أولا) على أن نبين عقب ذلك أهم القيم التي وضعها دستور المملكة المغربية، والتي يتعين التوفيق بينها وتحقيقها جميعا (ثانيا).

أولا: آليات الترجيح بين القيم المتعارضة

رغم أن صيانة القيم تُعد من الوظائف الأساسية للقانون، وذلك باعتبارها غاية قريبة التحقيق، غير أن هذه القيم قد تتعارض فيما بينها، فهل الحرية أولى بالحماية القانونية أم الأمن؟ وهل النظام والسلطة يحظيان بأفضلية في الرعاية القانونية أم العدل؟

وبالنظر لصعوبة وضع مقياس ثابت للترجيح بين القيم المتعارضة داخل المجتمع، لتحديد من منها يظفر بالأولوية في الرعاية القانونية، يرى بعض الفقه أن هناك قِيَم يتعين بحكم طبيعتها أن تُفضل على غيرها في حال التعارض وعدم إمكانية الجمع، ويحددونها في ثلاث أساسية وهي: الأمن والعدالة والمصلحة العامة. وذلك إضافة إلى ضرورتها في كل مجتمع، فهي ليس بينها تعارض جوهري، ويُمكن أن تُشكل نسقا في كل مجتمع.

وبالنتيجة فإن إقامة العدل تؤدي إلى استتباب الأمن، مما يترتب عنه تحقيق الصالح العام؛ كما أن الأمن قد يكون ضروريا لإقامة العدل وحفظ المصلحة العامة. إضافة إلى أنه لا وجود للصالح العام في غياب الأمن والعدل.

وما ينبغي التأكيد عليه، أنه من الصلة المنطقية الوثيقة بين القيم الأساسية، إلا أنه قد يُتصور واقعيا حدوث تعارض بينها، الأمر الذي يتطلب مناقشة مسألة الترجيح.

وهكذا يُقر مفكري علم الاجتماع القانوني[1] بصعوبة الترجيح بين القيم القانونية عند تعارضها، ومرد ذلك إلى تعلق مسألة الترجيح بنظام الحكم، وظروف المجتمع، ومدى التشبع النفسي والثقافي لأفراد المجتمع بهذه القيم...

1Commaille (Jacques) : « la construction d'une sociologie spécialisée » ; Revue de l'année sociologique, Vol 57, N° 2 ,p : 275.

لأجله، فهناك من يرى بأن مكنة الترجيح بين القيم القانونية تنفرد بها السلطة الحاكمة، في حين هناك من يعتقد بأن الترجيح يتم بشكل تلقائي، من خلال النتائج التي ترتبها كل قيمة داخل المجتمع، والتي تكتسب رتبتها حسب درجة أهمية نتائجها وآثارها.